الاتحاد الثورى

مازال سيناريو نهب " شركة تليمصر" مستمراً..

عجز الدولة المصرية عن القصاص لعمال "شركة تلميصر" من « ناهد و الغزاوى »

"عندما تناولت جريدة الاتحاد الثورى قضية سرقة ونهب المال العام ممثلة فى شركة تليمصر كنموذج لكثير من شركات القطاع الاعمال وأفردت لها العناوين البارزة على صدر صفحاتها الاولى وكذلك أفردت لها مساحة صفحتين داخل الجريدة مما يدل دلالة قاطعة على اهمية وخطورة الموضوع المطروح وانه يمثل قضية أمن قومى بالنسبة للاقتصاد المصرى وكذلك امن قومى بالنسبة لاستقرار المجتمع .."

نجحت الجريدة فى طرق اسماع المسئولين وشد انتباهم بقراءتها وعندما يقرأ القارىء تنهل اساريره وتنعش اماله فى ان تغييرا ايجابيا قد يحدث فى النظام المصرى وان سيادة القانون التى تحدث عنها دستور ٢٠١٤ فى الباب الرابع فى ٧ مواد دستورية اصبحت واقعا نعيشه وانه قد ان الاوان لنقول وداعا للسرقة والاختلاس ونهب المال العام والمحسوبية ومراكز القوى وانه لاحد فوق القانون والمساءلة ولكنى اسارع وانبه القارىء الا يفرط فى التفاؤل ويسبح بخياله فى احلام وردية ولكن انتبه وتيقظ فاليك الواقع المرير الاليم ، فان الآمور فى البلاد لم تتغير ولم تتبدل فالفساد أصبح يتفشى علانية وجهرا دون رقيب او حسيب . والدولة عاجزة على محاربة الفاسدين .

وانى اتوجه بحديثى الى رئيس الجمهورية الذى قال فى احد لقاءاته " انه ليس عليه فواتير لاحد كى يسددها" فاذا كان الامر كذلك فلماذا لم يتقلص الفساد ويختبىء المفسدون فى جحورهم ؟! واذا كان رئيس الجمهورية لدية من الوقت ما يسمح له بمقابلة طفل مصاب بالسرطان وهى حالة انسانية فردية اليس من الاولى والاجدر ان يعطى جزء من وقته ليعرض عليه بعض المخلصين ملف من ملفات الفساد ونهب المال العام وهو ملف شركة تليمصر ؟! اليس من الاولى والاجدر برئيس الجمهورية ان "يضرب من حديد على أيدى الفاسدين والمفسدين " ويعمل على وقف نزيف المال العام عن طريق النهب والسرقة والذى يغنيه عن ان يمد يده للاشقاء العرب أو لغيرهم . وبما ان رئيس الجمهورية تعهد بملاحقة الفاسدين وكذا اصلاح المنظومة الادارية للدولة فانى اطرح عليه هذا الاستفسار راجيا الاجابة :

لقد قام ثلاث وزراء متعاقبين ?لوزارة القوى العاملة والهجرة بداية من الوزيرة عائشة عبد الهادى ومن تلاها من الوزراء بأرسال ثلاث مذكرات الى النائب العام وكذا مذكرة من النقابة العامة للصناعات الهندسية شارحة وموضحة ما قام به المتهمان هانى الغزاوى ، وحسن المكاوى من التلاعب والاستيلاء على المال العام ممثلا فى شركة تليمصر ومقدراتها .فلماذا لم يتم التحرك ؟! ولماذا لم يتم وقف استنزاف شركة تليمصر على يد هانى الغزاوى وحسن الماوى وغيرهم ؟! ولماذا تم التسهيل لهم بالاستيلاء على شركة تلميصر ؟! ومن وراء تلك الجريمة من وزراء او رؤساء وزراء او اى جهة من جهات الدولة ؟!!

وكذا اموال البنوك واهدار حقوق العاملين وتشريدهم وتهديد البعد الاجتماعى بزيادة معدل البطالة وما يستتبعه من مشكلات اجتماعية ينعكس سلبا على الامن والسلم الاجتماعى.

والسؤال (الاستفسار) لماذا لم يتم حتى الان فتح التحقيق فى هذا الموضوع ؟! ونحن لن نمل من طرق ابواب المسئولين حتى يعيدوا الى الدولة ما قد تم سرقته ونهبه ومحاسبة اللصوص وها نحن نعيد شرح ابعاد قضية سرقة تلميصر لعل فى الاعادة افادة .

أطراف القضية:

الدولة : ممثلة فى رئيس مجلس وزرائها (عاطف عبيد) ويصدق فيها قول : باع من لايملك لمن لايستحق وسيحاسبة التاريخ على ما ارتكبه فى حق عمال مصر أما حسنى مبارك حاسبة التاريخ وعمال مصر فى اكبر مذلة لرئيس دولة فى التاريخ الحديث. بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ توافر العلم الكافى النافى للجهاله لدى الدكتورة / ناهد حسن عشرى والتى كانت تشغل أنذاك رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة بموجب مذكرة مسطرة من عمال اشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) وعنوانها ٥٥ شارع خاتم المرسلين ?العمرانية ?الجيزة حاليا ١٥ شارع القائى طريق الهرم ?جيزة سابقا بشأن الاكاذيب .. والاضاليل.. والافتراءاتالتى سطرها المدعو د/ محمود سالم رئيس مجلس الادارة (من العاملين بمكتب د/ عاطف عبيد رئيس وزراء مصر انذاك !!؟) لسيادتها تحت رقم ٤٢ فى ٢٠٠٨/١٢/٢١ والمتضمن أكاذيبه بشأن:–

- ■ خسائر الشركة التى بلغت ٤٨٩ مليون جنيه
- ■ محاولة الشركة ادخال منتجات جديدة
- ■ الاكتفاء بالترخيص بتجميع وصناعة الاجهزة

هانى الغزاوى : كان والده يأتى الى شركة تلميصر ليشترى ٥ ، ٦ أجهزة تليفزيون ثم اصبح عميل من عملاء تلميصر وأصبح ياخذ أجهزه بالاجل بحد أئتمان ٣ مليون جنيه سنويا وفى ظل الفساد الادارى الذى عشش وباض وافرخ فى كل مؤسسات ومنها تليمصر وصلت مديونية الغزاوى ما يقرب من ٥٣ مليون جنية !! وعندما طرحت الدولة اسهم تليمصر للبيع قام الغزاوى بسحب كمية من الاجزة من شركة تليمصر وحرقها فى السوق واشترى بها كمية من الاسهم (٤٠٪ تقريبا) وتمكن بذلك من ان يصبح عضوا بمجلس ادارة شركة تليمصر وأصبح حلالا له ما كان من قبل محرما ، واصبحت المديونية التى عليه لشركة تليمصر خطا احمر ممنوع الاقتراب منه حتى تجاوزت المديونية رقم ألـ ١٠٠ مليون ثم فى عام ١٩٩٩ قررت الشركة القابضة الهندسية التخلص من حصتها فى ملكية تليمصر (٢٣ر٧٪) فتم اتفاق شيطانى بين هانى الغزاوى ومصطفى كامل (عضو مجلس ادارة تليمصر) يقوم بمقتضاه مصطفى كامل بشراء حصة الشركة القابضة الهندسية (٢٣ر٧٪) ثم بعد فترة زمنية وجيزة يتم تنازل مصطفى كامل عن هذه الاسهم لـ هانى الغزاوى ، وبالفعل تم التنازل واصبحت شركة تليمصر بالكامل تحت سيطرة هانى الغزاوى وشريكة حسن المكاوى وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئاسة الجمهورية لماذا لم يشترى هانى الغزاوى والمكاوى حصة الشركة القابضة (٢٣ر٧٪) مباشرة ؟

الاجابة لتشكيل مجلس ادارة تليمصر من هانى الغزاوى واخوته ، وحسن المكاوى وابنائه (مجلس عائلى)للاجهاز على شركة تليمصر وايلولتها الى هانى الغزاوى الفلسطينى الجنسية من اجل عموله لتشريد وازلال واهانة عمال مصر !!؟ جريمة سيحاسب التاريخ كل من شارك او ساهم فى ارتكابها أو علم بها ولم يتحرك ساكنا من اجل انقاذ شركة تلميصر قلعه من قلاع الصناعة المصرية .

"

عجز القائمين على أمور البلاد من فتح التحقيق مع « ناهد العشرى » و« هانى الغزاوى »

حسن المكاوى بدأ حياته فى الشركة صبى فى ورشة

أ.د. فؤاد عبد النبى

حسن المكاوى : بدا حياته فى الشركة صبى فى ورشة ثم اصبح سائق لرئيس مجلس الادارة ثم ممثل نقابى عن العاملين وبدا مشواره مع تجارة الاجهزة بانه كان يشترى بعض الاجهزة من زملائه بالشركة بسعر يقل عن سعر الشراء تقريبا بـ١٠٠ جنيه ، أصبح فى يوم وليلة عميل من عملاء شركة تليمصر ويسحب اجهزة بالاجل بحد ائتمان ٣ مليون جنيه وسار على نفس الدرب الذى سار عليه شريكه هانى الغزاوى وأصبح حسن المكاوى واولاده ايضا اعضاء مجلس ادارة تليمصر وهوشريك أصيل فى جريمة نهب وشرقة تليمصر مع هانى الغزاوى ?والاحكام القضائية التى صدرت فيما بعد من محكمة جنايات الجيزة ثم محكمة جنايات القاهرةتشملهما جميعا وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئاسة الجمهورية كيف تخارج حسن المكاوى ؟ وكيف سدد مديونيته المستحقة عليه لشركة تليمصر ؟ واين ذهبت حصته من اسهم تلميصر ؟ ما تم تسطيره ليس أقوال

تشريد العمال ونقلهم تعسفا واجبرهم على الخروج على المعاش المبكر..وبيع أرض الشركة بالهرم

مرسلة بل اكدتها احكام قضائية وتقارير من جهات رقابية وجهات ادارية منتخبه محايدة الا ان اصحاب النفوذ ذووى النفوس المريضة الحقودة التى تعبث هنا وهناك حالت دون اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون ارتكاب جريمة سرقة شركة تلميصر وتشريد عمالها. الاستيلاء على أصول واموال الشركة العربية للراديو الترانزستور " تليمصر " لعلا فضائح النصب ..والاحتيال .. والغش .. والتدليس .. والكذب .. والتضليل فى مذكرة هانى الغزاوى والمكاوى تنكشف فيما جاء فى مذكرة نظلة عبد الفتاح زغلول النائب التنفيذى للشئون التجارية يوم ٩٩/١٠/١١ الى السيد الدكتور المهندس / محمود محمد سالم العضو المنتدب لشركة تليمصر برفضها الموافقة على مذكرتهما (هانى الغزاوى والمكاوى) للاسباب الاتية:–

● حتى ٩٧/٥/٢٨ لم يكن ائتمان اى منهما (هانى الغزاوى والمكاوى) يذيد عن ٣ ثلاثة مليون جنيه كحد اقصى ويزاد الى ٥ر٤ مليون فى المواسم فقط .

بعد هذا التاريخ اصبح ائتمان كل منهما ١٢ مليون لظروف قدرها مجلس الادارة!!؟

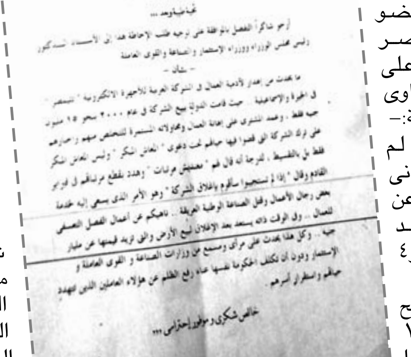

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

خالص شكرى وموفور إحترامى ...
طلعت السادات

المبلغ المدين به للشركة حاليا السيد العميل / سليم صبره والذى يسدد عنه هانى الغزاوى (فلسطينى الجنسية) ٢٨ مليون جنيه

ان اجمالى المستحق على السيد / حسن المكاوى هو ٢٣ مليون جنيه وان قيمة البطاعة التى يطلبانها تقدر بـ٢٧ مليون جنيةهذا الائتمان لااوافق على منحه لاى منهما بصفتى عضو بلجنة الائتمان . وانه اذا استلزم الامر بيع هذه الكمية بالائتمان فالاصل والأمن للشركة هو منحها لعدد ١٠ تجار(عشر تجار) حسنى السمعة ممن يقومون بتوزيع منتجاتنا .

ثانيا: المفروض ان الجهاز ٢٠ NEC الجديد الذين يطلبون شراؤه على ١٨ شهر هو منتج لابد من عرضه اولا على كل التجار وان يباع بالنقد لاعطاء فرصة الحصول على سيولة نقدية + تحسين وضع الجهاز بالسوق +ان تمنح ادارة التوزيع البيع فترة زمنية لتسويقة وبيعه هى شهرى ابريل ومايو ١٩٩٩ يم ينظر بعد ذلك فى بيعه بالاجل (كما وسبق مع الجهاز ١٤ NEC 3نظام فهو يباع بالنقد مع الاجهزة ١٤ NEC22نظام فى نفس الوقت)

ثالثا: من شروطهم لشراء هذه الكمية منحهم ٦ شهور سماح – فى هذه الحالة اولى بيع هذه الكمية نقدا وهى لن تستغرق لتوزيعها هذه المدة !!؟

رابعا: ان كان سبب شراء هذة الكمية مساعدة العميلين(هانى الغزاوى والمكاوى) على البيع وسداد مديونية الشركة ، فالحل الاسلم هو اعادة الجدولة للمبالغ المدينين بها دون تعريض الجهاز الجديد لان يدور فى دائرة "حرق الاسعار"

خامسا: بعد ان وافق مجلس الادارة الشركة على جدولة الدين المستحق على السيد / حسن المكاوى واعفاؤه من الفوائد نظير شراءة ٦٨٠٠ جهاز تقريبا وبعد مضى أكثر من شهرين يطلب السيد العميل رد هذة البضاعة لعدم تمكنه من بيعها !!؟ وهو ما اثرنا بشان التساؤل اعلاه من المسئول عن تسطير تلك المهزلة التى خول بموجبها مجلس ادارة الشركة من حق اعفاء المكاوى من هذه الفائدة بمعنى اصح ان المكاوى هو الذى سيقرر لنفسه دفع الفائدة او الاعفاء منها)!!؟ واين النائب العام والعدالة والمحامى العام لشرق من البند السادس من مذكرة رئيس القطاع القانونى للشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الكهربائية وشركة المكاوى التجارية للتوزيع فى المذكرة التى تخول لشركة تليمصر الحق فى اتخاذ الاجرائات القضائية والقانونية المناسبة ضد المكاوى فى حالة ارتداد اى شيك من البنك وهو ما جعلنا نتهكم بطرح تساؤل من الناحية القانونية هل من المعقول ان المكاوى سيقوم باتخاذ اجراءات قانونية ضد نفسه ؟؟!!وجاءت الاجابة متمثلة فى ان حسن المكاوى تهرب من الفوائد + تنصل من البطاعه لعدم تمكنه من بيعها + احتفظ بالبضاعة امانة بالشركة حتى الان!!؟ والله العظيم جريمة ترقى الى مستوى الجريمة العمدية فى اهدار المال العام عن عمد وسوء نية.

وهو ما سطره العقيد / محمد رأفت سامى المفتش بأدارة مكافحة جرائم الاختلاس بالادارة العامة لمباحث الاموال العامة ونترك للجهات المعنية بجمهورية مصر العربية القراءة والامعان والفحص والتمحيص فيما سطر في المذكروالمقيدة برقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ حصر تحقيق اموال عامة عليا "…. التحريات دلت فى وجود اتفاق جنائى بين كل من هانى اسماعيل محمد سرور وشهرته هانى الغزاوى " فلسطينى الجنسية " ويمارس نشاط تجارة الاجهزة الكهربائية من خلال شركة اسسها بأسم احد العاملين لديه من المصريين وهو / سليم صبره احمد وهى شركة " الغزاوياالتجارة (سليم صبره وشركاه٢– حسن محمود حسين مكاوى موظف سابق بشركة تليمصر (سائق) ويمتلك شركة مكاوى للتجارة وتعمل فى مجال تجارة الاجهزة الكهربائية القصد منه هو الاستيلاء على اصول واموال الشركة العربية للراديو والترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) حيث ان المذكورين سالفى الذكر من عملاء الشركة المصرية المصرح لهما بشراء منتجاتها بموجب شيكات بألاجل . وكل منهما يتمتع بحد ائتمان سنوى قدره ثلاثة مليون جنيه حتى تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٨ واستغلا خصخصة الشركة وطرح اسهمها للتداول عن طريق بورصة الاوراق المالية بنسبة ٧٦ر٤ من اسهم الشركة حيث قاموا بشراء كميات كبيرة من منتجات الشركة وتسييلها بالسوق والشراء بقيمتها اسهم الشركة حتى يتمكنا من الدخول لعضوية مجلس ادارتها والسيطرة عليها لتسيهل تلاعبهما فيما بعد فى سداد المديونيات المستحقة عليهما.

سيناريو نهب " شركة تليمصر" فى مصر

مخطط الاستيلاء على شركة تلميصر من هانى الغزاوى" فلسطينى الجنسية " بالتواطؤ مع احمد شرين فوزى بالمخالفة لتعليمات ولوائح البيع والجدولة، بمساعدة ومشاركة مصطفى كامل محمد عام ١٩٩٩

دكتور / احمد شيرين فوزى: عضو منتدب بمجلس الادارة بشركة تلميصر والذى سهل للمتهمين الغزاوى والمكاوى استيلاءهما على شركة تلميصر وذلك عن طريق رفع سقف حد الائتمان وعدم تحصيل المديونية التى على المتهمين وعمل سلسلة من الجدولة للمديونية التى عليهما ولم يأمر بوقف التعامل معهما لحين سداد المديونية التى عليهما بل اتاح لهما الفرصة لسحب كميات كبيرة من الاجهزة دون سداد ثمنها !!؟

● مصطفى كامل : رئيس مجلس ادارة التعاون للاستثمار وتجارة الاخشاب وعضو مجلس ادارة بشركة تليمصر وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئيس الوزراء ورئاسة الجمهورية ماعلاقة تجارة الاخشاب بشركةانتاج الكترونى ؟!! وهل عندما تقدم لشراء الحصة (٢٣ر٧٪) من الشركة القابضة الهندسية قدم سابقة أعمال تفيد أنه كان يدير او يعمل بشركة انتاج الكترونى مشابه حتى تتم الموافقة له بشراء (٢٣ر٧٪) من اسهم تليمصر بما يعنى ان تكون له حق الادارة والسيطرة ؟!! واذا كانت سابقة اعماله طرحها وقتها فأين هى اسئلة نريد لمن يريدوا اصلاح البلد وتخليصها من الفساد والمفسدين الاجابة عليها حالا ليعرف شعب مصر حقيقة بيع قلعة من قلاع الصناعة المصرية بالنصب والاحتيال والغش ومشاركة ومساهمة كافة الجهات المعنية بالدولة المصرية فى ارتكاب تلك الجريمة والتقاعس العمدى من اولى الامر عن تصحيح ما ارتكب فى حق شركة تليمصر وعمالها وحق شعب مصر .

أنتظرونا فى مفاجآت العدد القادم

أحكام صادرة

- ■ القضية رقم ٥٥٢٤ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حصر حبس ٧٠٤٠ لسنة ٢٠١٢ غيابى
- ■ بالحبس ٣ سنوات وغرامة ١٠٠٠ جنيه والمصاريف.
- ■ القضية رقم ١١٥٥٣ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حص حبس ٩٨٨٨١لسنة ٢٠١٢
- ■ غيابى بالحبس ٣سنوات وكفالة ١٠٠٠ جنيه .
- ■ القضية رقم ١٣٥٦٢ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حص حبس١٧٩٠ لسنة ٢٠١٣ غيابى
- ■ بالحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠والمصاريف
- ■ القضية١٦٧٣٤ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حصر حبس ٣٢٥٩ لسنة ٢٠١٣غيابى
- ■ ٣ سنوات وكفالة ٥٠٠٠ جنيه والمصريف
- ■ القضية رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٣ جنح العمرانية حص حبس ٣٩٧٨لسنة ٢٠١٣ ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠
- ■ محمودسالم ١٠١٧٣ لسنة ٢٠١١ حكومى حبس المتهم ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠ جنيه

الموطنين يصرخون داخل وزارة التموين لتنشيط بطاقات الخبز..

موظفى شركة « سمارت » السبب فى تأخير تنشيط بطاقات الخبز

شهدت وزارة التموين والتجارة الداخلية تكدس وازدحام وغضب شديد من قبل المواطنين علي مكتب شركة اسمارت المخصصه لتنشيط الكروت الذاكية لكي يتمكن المواطن من اضافة النقاط التي وفرها من الخبز لاخذ بها سلع تموينية مجانية ولكن الغريب ما شاهده المواطنين في مكتب شركة اسمارت الموجود داخل وزارة التموين من عدم وجود موظفين من الشركة في مكاتبهم لكي يقومو بتنشيط البطاقات الذكية للموطنين حتي يتمكنه من صرف السلع قبل ما يفوت المهله المحدده من الوزارة وهي عشرة ايام من اول كل شهر يتمكن فيها الموطن من صرف النقاط التي وفرها من صرف الخبز لاخذ مكانها سلع اضافية مجانية حيث عبرو المواطنين الموجودين داخل وخارج قاعة شركة اسمارت عن غضبهم الشديد واستيائهم من ممارسات الشركة ووزارة التموين التي اتت بهم الي مقر ديون الوزارة لتنشيط البطاقات التموينية هناك وليس في مكان اخر.

ولكن ما حدث من تاخر الموظفين ليصل التاخير الي الساعه الثانية عشرة بعد ظهر والموطنيين موجودين في مقر ديون الوزارة من الثامنة صباحا في عدم ارتياحهم وشعورهم بان وزير التموين وقيادت الوزارة متوطئين مع شركة اسمارت وعدم متابعتها وفي حديث مع احد الموطنات "قالت صباح" من منطقة ابو اتاتا بالجيزة بانها من الثامنة صباحا موجوده في الوزارة والموظفين لسه مجوش والساعه دلوقتي عدت"١١ الظهر" وقالت احد الموطنات من سكان حدائق القبة بالقاهرة بوجود نفس المشكله هناك من تعطل البطاقات الذاكية وعدم صرف السلع التموينية او بحجة عدم تنشيط البطاقات ويطلبون منهم التجار في تلك المنطقه بالذهاب الي وزارة التموين لتنشيط البطاقات هناك والحصول علي النقاط المفقوده لاخذ بها سلع تموينية واضافة بان المواظفون بيقولون لهم البطاقات تم تنشطها وانها سوف تعمل في المساء ولكن لا يتم تشغيلوها وتبقي معطله لا يمكن الصرف بها ثم بعد ذالك نذهب مره اخري الي مقر الوزارة لاعشرة ايام متواصله ويقولهم الموظفين هتشتغل ومبتشتغلش وبيعدي العشرة ايام وبيضيع علينا السلع والنقاط اللي وفرناها واضافت احد المواطنات بان المتسبب في الازمه موظفين شركة اسمارت ولا وجود لموظفين في مكاتبهم حتي الساعة الثانية عشرة واضافت مواطنه اخري بان المشكله كلها في بطاقات الخبز وليس في السلع التموينية واضافت احد الموطنات من منطقة بين السريات بالجيزة قالت انا ذهبت الي مكتب بريد بين السريات بعتتها الي الجمعية الاستهلاكية ثم قال لها موظف الجمعية الاستهلاكية اذهبي الي مكتب التموين في شارع العريش يوم الخميس هتلاقي اسمك هناك وبعد لقيت اسمس في كشوف الصرف ذهبت الي اخذ التموين قال لها التاجر البطاقه في كسر ارجعي شارع العريش تاني رحت تاني شارع العريش مكتب تموين العريش بعتتها الي ادارة تموين المساكن وادرة المساكن بعتتها الي مقر الوزارة وفي الوزارة مفيش موظفين هناك ومفيش حد يحللهم المشكله .واضافت احدي الموطنات سكان القاهرة بانها ذهبة الي مكتب تموين لزغلي من السابعة صباحا ثم قال لها الموظف اذهبي الي وزارة التموين .

بطاقة الأسرة

واضافة سيدة مسنه قالت انا ست كبيرة في السن وجايبه بنتي معايا ومسيباها شغلها وبتجري وراي في المشاوير دي ومفيش حد بيحل المشكله .واضافت احدي الموطنات قالت النقاط المتبقية من توفير الخبز غير موجوده علي البطاقات الذكية وعندما ضربتها علي المكينة ظهر لها عدد النقاط المتوفره صفر من الرصيد المتبقي وقالت انا بلف عشان العيش مش لقيه حل واخر صرف النقاط بكره وبعدها هيروح عليه اللي انا وفرته من العيش . واضافت احدي الموطنات وهي تعمل في جامعة القاهرة في المدينة الجامعية قالت انا مستاذنه من شغلي ورحت مكتب بين السريات ولفيت كتير ولكن قالها الموظفين روحي وزارة التموين ووزارة التموين مفيش فيها موظفين .واضافت احد السيدات بان الادارة التابعة لها بعتتها علي الوزارة وقالت الموظفين بيشربه الشاي وبياكله والساعة ١١ الظهر واحنا مسحولين ملناش لزمه

والموظفين بيقولولنا الموظفين بتوع شركة اسمارت لسه مجوش واضافت قائله طيب الموظفين هيجو امتي والساعة ١١ الظهر .

واضاف احد الموطنين المتجمهرين امام مكتب اسمارت داخل وزارة التموين بان الوزارة محلتش أي مشاكلهم ولا أي حاجه واضافت احدي الموطنات بانها بتلف من علي ادارة التموين والوزارة من السابعة صباحا ومفيش حد راضي يحل المشكله نروح لمين دلوقتي .

واضاف بصوت عالي احد الموطنين احنا في وزارة تموين مصرالعربية مش في وزارة تموين مصر اسرئيل" واضافت احدي الموطنات قالت البطاقات بانها اتت الي الوزارة وتم اخذ البطاقات من كل الموطنين وبعد عدد ايام رجعولنا البطاقات دون التنشيط. واضاف احد الموطنين بان قال الوزير كان موجود منذ ايام وشهد بنفسه الموطنين وامتص غضب الموطنين وامر باخذ البطاقات لتنشطها وقالهم تعالوه بكره خدوها وبعد ما استلموه قال الموطن رحت اصرف قال التاجر البطاقه لا تعمل ومتعملش أي حاجه .واضافت احدي الموطنات بانها ذهبت الي الوزارة سبعة مرات وتاخد وعود كاذبه من موظفي شركة اسمارت بان البطاقه تم تنشيطها وسوف تعمل في المساء .وقال احد الموطنين بعد دخول كاميرة الاتحاد الثوري لرصد تجمهر الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل اسوار وزارة التموين حيث قال لهم (خلي بتوع الكاميرة ياكلوكم ويدوكم التموين) .

واشاد احد الموطنين بالمنظومه الجديدة للخبز متهما المرتشون والخائنين في الدوله وقال هم مش عوزين البلد تتعدل ابدا وقال انا عندي تسعة اولاد وبقلي عشرة ايام مصرفتش العيش وكل ما اروح مكان يقولي نشط البطاقه واروح انشطها يقولي متعطله روح نشطها تاني وقال في صراخ محدش بيدي حد بطاقته اليومين دول ونهي كلامه (ربنا ينتقم من الظلمة).واضافت احدي السيدات من منطقة المنيل بالجيزة بانها قامت بتنشيط البطاقه في المنيل وجربتها في الجمعية قال لها التاجر مشتغلتش وقال لها روحي الجمعية التانية يمكن تشتغل هناك راحت الجمعية التانية نفس النظام مشتغلتش وقالت اروح فين تاني جت الوزارة مفيش موظفين وقالت في صوت عالي (حرام عليكم اللي احنا فيه ده)......وعنما عرضنا المشكله علي مسئولين وقيادات وزارة التموين قال الاستاذ محمد ابراهيم مديرعام الرقابة والتوزيع بان الوزارة ليسة السبب في ازمة الموطنين ولكن شركة اسمارت هي المسؤوله في التحكم في الاشراف علي موظفيها وقال ان شركة اسمارت لديها بعض الموظفين دون المستوي واضاف احد الموظفين في الوزارة بان الوزارة غير مسئوله عن تاخر الموظفين التابعين لشركة اسمارت ولكن شركوة اسمارت هي المسؤله في حساب موظفيها وانها غير تابعة لوزارة التموين ولكن تابعة لوزارة التنمية الادارية .

وكما رصد الاتحاد الثوري بعد معانات الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل وزارة التموين تدخل الاستاذ عبد الحافظ عبد العليم مدير عام الرقابة العامة في وزارة التموين لتنشيط البطاقات للموطنين بنفسه علي حد تمكنه في استخدام الحاسب الالي وتمكن من احتواء غضب الموطنين في الساعات الاخيرة من انتهاء الوقت المحدد للعمل ساعيا في حل الازمه والعمل علي راحت الموطنين وامتصاص غضبهم المتفاقم بسبب تاخر موظفي شركة اسمارت لتنشيط البطاقات الذاكية.

وبعد عرض الري والري الاخر هل ستظل البطاقات معطله في اغلبية المناطق ولا سوف يتم الحل السريع من قبل وزارة التموين في النظر لتغيير شركة اسمارت والاستعانة بشركة اخري .. لمشاهدت الفيديو الخاص بتجمهر الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل وزارة التموين الرجاء متابعة قناة الاتحاد الثورى هنا......
https://www.youtube.com/user/EthadSawryTube

وليد سعد